

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

a. الهدف

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

b. الغاية

الغاية ١٦-٤: بحلول عام ٢٠٣٠، الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة

c. المؤشر

١٦-٤-١ القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

d. السلسلة

DI_ILL_IN - القيمة الإجمالية للتدفقات المالية الداخلة غير المشروعة [١٦-٤-١]

DI_ILL_OUT - القيمة الإجمالية للتدفقات المالية الخارجة غير المشروعة [١٦-٤-١]

e. تحديث البيانات الوصفية

29 تموز/يوليو 2024

f. المؤشرات ذات الصلة

يشير المؤشر ١٦-٤-٢ إلى التجارة غير المشروعة في الأسلحة

المؤشر ١٦-٢-٢ إلى الاتجار بالبشر

المؤشران ١٦-٥-١، و١٦-٥-٢ إلى الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

المؤشر ١٠-٧-٢ يتعلق بسياسات الهجرة

المؤشران ١٥-٧-١ و١٥-ج-١ نسبة الأحياء البرية المتجر بها التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع

g. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

1. الإبلاغ عن البيانات

A.1. المنظمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

A.2. التعريف والمفاهيم

التعريف:

يقيس المؤشر القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة. وتُعرف التدفقات المالية غير المشروعة بأنها "التدفقات المالية غير المشروعة من حيث المنشأ أو النقل أو الاستخدام، والتي تعكس تبادل القيمة وتتجاوز حدود البلدان".

المفاهيم:

تتميز التدفقات المالية غير المشروعة بالخصائص التالية:

- **غير مشروعة في الأصل أو النقل أو الاستخدام.** يعتبر تدفق القيمة غير مشروع إذا تم توليده بشكل غير مشروع (على سبيل المثال، ينشأ عن أنشطة إجرامية أو التهرب الضريبي)، أو تم نقله بشكل غير مشروع (على سبيل المثال، انتهاك ضوابط العملة) أو تم استخدامه بشكل غير مشروع (على سبيل المثال، لتمويل الإرهاب). يمكن توليد التدفق أو نقله أو استخدامه بشكل قانوني، ولكن يجب أن يكون غير مشروع في أحد هذه الجوانب على الأقل. قد تندرج بعض التدفقات التي ليست غير قانونية تمامًا ضمن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة لأغراض إحصائية، على سبيل المثال، التهرب الضريبي العدواني عبر الحدود والذي يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية للبلد الذي تم فيه توليد هذا الدخل.
- **تبادل القيمة،** وليس التحويلات المالية البحتة. يشمل تبادل القيمة تبادل السلع والخدمات والأصول المالية وغير المالية. على سبيل المثال، المقايضة غير المشروعة عبر الحدود، أي التبادل غير المشروع للسلع والخدمات مقابل سلع وخدمات أخرى، هي ممارسة شائعة في الأسواق غير القانونية وتعتبر تدفقات مالية غير مشروعة.
- **تقيس التدفقات المالية غير المشروعة تدفق القيمة على مدى فترة زمنية معينة -** على عكس مقياس المخزون، والذي سيكون تراكم القيمة.
- **التدفقات العابرة للحدود¹.** وهذا يشمل الأصول التي تعبر الحدود والأصول التي تتغير ملكيتها من مقيم في بلد ما إلى غير مقيم، حتى لو ظلت الأصول في نفس الولاية القضائية.

تنقسم الأنشطة التي تولد التدفقات المالية غير المشروعة إلى أربعة أنواع رئيسية:

- **التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة:** تشمل الممارسات غير القانونية التي تقوم بها الكيانات القانونية وكذلك الترتيبات والأفراد بهدف إخفاء الإيرادات وتخفيض العبء الضريبي من خلال التهرب من الضوابط واللوائح. ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى عنصرين:

○ التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن الأنشطة التجارية غير القانونية والتهرب الضريبي. وتشمل هذه الممارسات غير القانونية مثل جرائم التعريفات والرسوم والإيرادات والتهرب الضريبي وجرائم المنافسة والتلاعب بالسوق وغيرها، كما هو مدرج في التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية (ICCS)². ومعظم هذه الأنشطة غير ملحوظة أو مخفية أو جزء من الاقتصاد الخفي أو السري أو غير الرسمي الذي قد يولد التدفقات غير المشروعة.

○ التدفقات غير المشروعة الناجمة عن التهرب الضريبي العدواني. يمكن أيضًا توليد التدفقات غير المشروعة من الأنشطة الاقتصادية القانونية من خلال التهرب الضريبي العدواني. ويمكن أن يحدث هذا من خلال التلاعب بأسعار التحويل والموقع الاستراتيجي للديون والملكية الفكرية والتسويق في المعاهدات الضريبية واستخدام الأدوات والكيانات الهجينة. ويجب النظر بعناية في هذه التدفقات، لأنها تنشأ عمومًا من المعاملات التجارية القانونية ولا ينتمي سوى الجزء غير المشروع من التدفقات عبر الحدود إلى نطاق التدفقات غير المشروعة.

- **التدفقات المالية غير المشروعة من الأسواق غير المشروعة:** وتشمل هذه الأنشطة التجارية في السلع والخدمات غير المشروعة عندما تعبر التدفقات المالية المقابلة الحدود. غالبًا ما تنطوي مثل هذه العمليات على درجة من التنظيم الإجرامي وتهدف إلى تحقيق الربح. وهي تشمل أي نوع من الاتجار بالبضائع مثل المخدرات، والأسلحة النارية، أو الخدمات مثل تهريب المهاجرين. تولد التدفقات المالية غير المشروعة من خلال التدفقات المتعلقة بالتجارة الدولية للسلع والخدمات غير المشروعة، وكذلك من خلال التدفقات عبر الحدود من إدارة الدخل غير المشروع من هذه الأنشطة.

- **التدفقات المالية غير المشروعة من الفساد:** تعرّف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الأفعال التي تعتبر فسادًا، وتعرّف باستمرار في التصنيف الدولي للجرائم، بأنها مثل الرشوة، والاختلاس، وإساءة استغلال الوظائف، والاتجار بالنفوذ، والإثراء غير المشروع، وغير ذلك من أفعال الفساد في نطاقها. وعندما تولد هذه الأفعال - بشكل مباشر أو غير مباشر - تدفقات عبر الحدود، فإنها تولد التدفقات المالية غير المشروعة.

- **أنشطة استغلالية وتمويل الجريمة والإرهاب:** أنشطة استغلالية من نوع السرقة هي أنشطة غير منتجة تنطوي على نقل قسري وغير إرادي وغير مشروع للموارد الاقتصادية بين فاعلين. إن تمويل الإرهاب وتمويل الجريمة هما عمليات تحويل غير مشروعة

¹ إن نهج القياس المقترح من الأسفل إلى الأعلى الموصوف أدناه يعتبر التدفقات المالية غير المشروعة المحلية جزءًا من الاقتصاد غير المشروع أيضًا. ولن تندرج هذه التدفقات ضمن تعريف التدفقات المالية غير المشروعة للهدف 16.4.1 من أهداف التنمية المستدامة، ولكنها ذات أهمية كبيرة لفهم التدفقات المالية غير المشروعة المنظمة عبر الحدود.

² انظر القسم 2.c

وطوعية للأموال بين فاعلين. ومن الأمثلة على الأنشطة من نوع السرقة الاستغلال الجنسي، الابتزاز، والسرقة، والإثراء غير المشروع، والاختطاف. عندما تعبر التدفقات المالية ذات الصلة حدود الدول، فإنها تشكل التدفقات المالية غير المشروعة.

تشمل المفاهيم الأخرى ذات الصلة:

- التدفقات المالية غير المشروعة الداخلة: التدفقات المالية غير المشروعة التي تدخل البلد.
- التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة: التدفقات المالية غير المشروعة التي تغادر البلد.
- توليد الدخل غير المشروع: يشير هذا المفهوم إلى مجموعة المعاملات التي إما أن تولد دخلاً غير مشروع بشكل مباشر للعامل أثناء نشاط غير مشروع منتج أو غير منتج، أو تتم في سياق إنتاج سلع وخدمات غير مشروعة. تشكل المعاملة تدفقات مالية غير مشروعة عندما تعبر حدود الدولة.
- إدارة الدخل غير المشروع: تستخدم هذه المعاملات الدخل غير المشروع للاستثمار (قانوني أو غير قانوني) في الأصول المالية وغير المالية (القانونية أو غير القانونية) أو استهلاك السلع والخدمات (القانونية أو غير القانونية). تشكل المعاملة تدفقات مالية غير مشروعة عندما تعبر حدود الدولة.
- تشتمل الأسواق غير المشروعة على جميع المعاملات المتعلقة بالإنتاج والتجارة مع سلعة أو خدمة غير مشروعة معينة. تعتبر أنشطة السوق هذه منتجة اقتصادياً، بغض النظر عن الطبيعة غير المشروعة، لأن القيمة المضافة يتم إنشاؤها في كل معاملة. تصف القيمة المضافة صافي الزيادة في القيمة (السعر مضروباً في الكمية) للمنتج في كل معاملة.

B.2. وحدة القياس

القيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة

C.2. التصنيفات

تُقاس التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تحديد الأنشطة والسلوكيات التي قد تولدها، مثل تلك المدرجة في التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية (ICCS)³ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2015) وتلك التي تتعلق بمجال التهريب الضريبي العدواني بالإضافة إلى ذلك. يوفر التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية تعريفات لعدد من السلوكيات والأحداث والأنشطة التي قد تولد تدفقات مالية غير مشروعة مثل أنشطة الاستغلال والإرهاب وأنشطة الاتجار والفساد، فضلاً عن العديد من الأنشطة المتعلقة بالممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة. ومع ذلك، يركز التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية فقط على الأفعال والسلوكيات المنسوبة إلى أنواع مختلفة من الجرائم. سيتم توسيع التصنيف لتغطية جميع التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالأنشطة الضريبية والتجارية، وهي التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالتهريب الضريبي العدواني. فيما يلي مسودة لتصنيف الأنشطة الضريبية والتجارية تمتد من التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية، ولكن لا تشير إلى إدراجها في التصنيف الدولي للجريمة لأغراض إحصائية. يرجى ملاحظة أن الرموز 080413 و080414 و080415 لا يشملها التصنيف الدولي للجرائم الإلكترونية لأنها ليست أنشطة إجرامية على الإطلاق. ونعرض هنا مقتطفاً منها لأغراض توضيحية فقط، حيث يجري حالياً تطوير تصنيف أكثر شمولاً.

مسودة تصنيف التدفقات المالية غير المشروعة الضريبية والتجارية

الرمز	الوصف	التضمين/الاستبعاد
080411	أعمال إخفاء الإيرادات أو الأرباح بهدف التهريب من الضرائب	التضمين غير معلن صراحة (مخفي مثلاً في الولايات القضائية السرية)؛ غير معلن من خلال أدوات (شركات وهمية أو شركات وهمية، ملاذات ضريبية)

الاحتيال أو الخداع أو الفساد (07)	الاستبعاد		
الأسعار المبالغ فيها أو غير الحقيقية؛ الفواتير المتعددة؛ المبالغ في الإبلاغ عن الكميات؛ التصنيف الخاطئ لفئات التعريفات	التضمين	أفعال الاحتيال في الإعلان عن عرض أو كمية أو قيمة السلع المتداولة في فواتير المعاملات	080412
التلاعب بالتحويلات (080413)	الاستبعاد		
إعداد تبادل مبالغ فيه أو غير حقيقي للسلع والخدمات بهدف نقل الأرباح بين وحدات الشركات المتعددة الجنسيات	التضمين	الأفعال التي تتعد عن مبدأ مسافة الذراع	080413*
التلاعب بالفواتير (080412)	الاستبعاد		
القروض داخل الشركة؛ مدفوعات الفائدة	التضمين	الأفعال المتعلقة بالموقع الاستراتيجي للديون أو الأصول المالية الأخرى أو المخاطر أو الأنشطة المؤسسية الأخرى	080414*
التلاعب بالتحويلات (080413)	الاستبعاد		
الموقع الاستراتيجي للملكية الفكرية؛ الموقع الاستراتيجي للأصول الأخرى؛ اتفاقيات تقاسم التكاليف؛ مدفوعات الملكية	التضمين	الأفعال المتعلقة بالموقع الاستراتيجي لمنتجات الملكية الفكرية وغيرها من الأصول غير المالية	080415*
التلاعب بالتحويلات (080413)	الاستبعاد		

* على الرغم من أنها تمتد من رمز ICCS 08041، إلا أن هذه الفئات غير مشمولة في ICCS (لا تشمل الأنشطة الإجرامية).

تم تحديد عدد من الأنشطة والسلوكيات باعتبارها من الممكن أن تولد تدفقات مالية غير مشروعة، سواء من الضرائب أو من فئات التدفقات المالية غير المشروعة التجارية وغير القانونية. وفيما يلي أمثلة على مثل هذه السلوكيات المستندة مباشرة إلى التصنيف الدولي للجرائم المالية، ولكن يجري تطوير تصنيف أكثر شمولاً. أمثلة على الأنشطة التي تولد تدفقات مالية غير مشروعة من الجريمة، حسب فئات التصنيف الدولي للجريمة

أمثلة	
08041 جرائم التعريفات الجمركية والضرائب والرسوم والإيرادات 08042 جرائم الشركات بما في ذلك جرائم المنافسة والاستيراد / التصدير؛ الأفعال المرتكبة ضد أنظمة التجارة 08045 التلاعب بالسوق أو التداول من الداخل وتحديد الأسعار	الممارسات الضريبية والتجارية
020221 الخطف 020222 الاحتجاز التعسفي 020223 الاختطاف 020229 شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية 0204 الإتجار بالبشر 0205 الإكراه 0401 السلب 0501 السطو 0502 السرقة 09062 تمويل الإرهاب	أنشطة من نوع السرقة وتمويل الإرهاب (أجزاء من الأقسام 02، و04، و09)
يشمل التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية قائمة طويلة من الأنشطة، بما في ذلك على سبيل المثال الاتجار بالمخدرات (060132)، والاتجار بالأسلحة النارية (090121)، والتعدين غير القانوني (10043)، وتهريب المهاجرين (08051)، وتهريب البضائع (08044)، والاتجار بالحياء البرية (100312)	أسواق غير قانونية

07031 الرشوة	الفساد (القسم 0703)
07032 الاختلاس	
07033 إساءة استغلال الوظائف	
07034 المتاجرة بالنفوذ	
07035 الإثراء غير المشروع	
07039 أفعال فساد أخرى	

في تطوير تصنيف أكثر شمولاً للتدفقات النقدية غير المباشرة، يتم تحليل كل نشاط مع مراعاة ثلاثة جوانب:

- التغيير في الدخل: ما إذا كان النشاط اقتصادياً (يولد بشكل مباشر أو غير مباشر تغييراً في الدخل) أو غير اقتصادي؛
- التدفقات المباشرة أو غير المباشرة: النشاط الذي يولد تغييراً في الدخل مع أو بدون تبادل مباشر للموارد؛
- الأنشطة الإنتاجية أو غير الإنتاجية: التي تقع داخل حدود الإنتاج أو خارجها كما هو محدد في نظام الحسابات القومية.

يسمح هذا التصنيف بمعالجة ليس فقط ما إذا كان كل نشاط يولد تدفقات نقدية غير مباشرة، ولكن أيضاً أي جزء، أي توليد الدخل أو إدارة الدخل، وبالتالي توجيه قياس التدفقات النقدية غير المباشرة.

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

3.A. مصادر البيانات

يتطلب قياس التدفقات المالية غير المشروعة الجمع بين البيانات التي تحتفظ بها كيانات مختلفة في النظام الإحصائي الوطني وما بعده، لا سيما الجهاز الإحصائي الوطني والبنك المركزي. يوفر ميزان المدفوعات وبيانات نظام الحسابات القومية حول الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاقتصاد غير الملحوظ نقطة انطلاق جيدة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. وتعدّ بيانات المعاملات التجارية، التي تحتفظ بها الجمارك، ضرورية لتحليل التدفقات المالية التجارية غير المشروعة، بما في ذلك التلاعب الفواتير التجارية. تجمع إحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات والإحصاءات المالية والتجارية، فضلاً عن إحصاءات الشركات التابعة الأجنبية البيانات ذات الصلة لتقدير التدفقات المالية التجارية غير المشروعة. وعلى نحو مماثل، يمكن استخدام الإقرارات الضريبية على مستوى الفرد (الشخص أو الشركة) لتحليل التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالتهرب الضريبي. بالإضافة إلى ذلك، حيثما أنشئت، توفر وحدات الحالات الكبيرة (LCUS) التابعة للمكاتب الإحصائية الوطنية المعرفة المتخصصة التي لا غنى عنها خاصة في مجال تحويل الأرباح والتدفقات المالية غير المشروعة التجارية والضريبية ذات الصلة.

بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للمؤشر، تدعم البيانات المتاحة في بلدان أخرى حساب التدابير الوطنية⁴. تقوم أنظمة جمع البيانات الحالية التالية بجمع البيانات المناسبة عن التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان على مستوى العالم، وتكون المصادر التي تستند إليها الدول من أجل قياس التدفق المالي غير المشروع الخاص بكل منها.

يجمع استبيان التقارير السنوية للبيانات التالية، مما يسمح بفهم الحجم الحالي لسوق عرض المخدرات:

- المضبوطات السنوية للمخدرات بالكميات وعدد الحالات
- طرق التهريب (بلدان المنشأ والعبور والمقصد) وأنماط النقل الرئيسية (الجوية والبرية والبحرية والبريدية)
- نطاق المخدرات وأسعارها النموذجية في مستويات البيع بالتجزئة والجملة في سوق العرض
- نطاق المخدرات ونموذجية درجة نقائها في مستويات البيع بالتجزئة والجملة في سوق العرض
- زارعة محاصيل المخدرات واستئصالها وإنتاجها بصورة غير مشروعة
- التصنيع غير المشروع للمنتجات النهائية النباتية أو ذات الصلة بالمخدرات الاصطناعية (الكشف عن المختبرات السرية وتفكيكها)

تتمثل عملية جمع البيانات العالمية عن الاتجار بالأسلحة النارية بجمع بيانات عن المضبوطات والأسعار وطرق الاتجار، وهي أداة أساسية لفهم ديناميات أسواق الأسلحة النارية غير القانونية وتدفقاتها⁵.

يجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بيانات عن ضحايا الاتجار الذين خُددوا في بلدانهم باستخدام استبيان مشترك مع مجموعة قياسية من المؤشرات. ويجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات رسمية عن الحالات المكتشفة وعن الوجهة الأصلية لتدفقات الاتجار.

⁴ على سبيل المثال، يساعد سعر المخدرات في بلدان المقصد في تقدير التدفقات غير المشروعة التي تدخل البلاد حيث تُنتج المخدرات فيه.

⁵ <https://www.unodc.org/unodc/en/firearms-protocol/index.html>

كما يحتفظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، بقاعدة بيانات عالمية لحوادث مصادرة الأحياء البرية. ويستند هذا أساساً إلى البيانات المقدمة من الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض⁶. يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفضل هذه البيانات والبيانات التي تم جمعها من مصادر بيانات رسمية ومفتوحة المصدر أخرى، بتجميع قاعدة بيانات WISE (قاعدة بيانات ضبط الحيوانات البرية في العالم)، والتي توفر معلومات أساسية عن أحجام الاتجار المكتشفة وطرق المنشأ والوجهة، والقيمة النقدية المقدرة للعناصر المضبوطة. وتشكل هذه البيانات مصدرًا رئيسيًا لفهم وتحديد التلوث البيئي الناتج عن أنشطة الاتجار بالحياة البرية.

يمكن استخدام مصادر بيانات عالمية أخرى لدعم أو استكمال مصادر البيانات الوطنية الحالية بشكل مباشر في قياس التلوث البيئي، وخاصة التلوث البيئي الضريبي والتجاري. وتشمل هذه المصادر، من بين أمور أخرى:

- قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الدولية للأمم المتحدة (United Nations Comtrade) أو إحصاءات اتجاه التجارة لصندوق النقد الدولي (DOTS) لبيانات التجارة الدولية؛
- مجموعة بيانات تكاليف النقل العالمية للتجارة الدولية من قبل الأونكتاد والبنك الدولي والاستشارات البحرية العادلة، أو تكاليف النقل والتأمين الدولية لتجارة البضائع من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمعالجة التقييم المختلف لتدفقات التجارة الدولية؛
- تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حسب كل دولة، وقاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التحليلية حول الشركات المتعددة الجنسيات الفردية والشركات التابعة لها، ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسجل المجموعات العالمية وغيرها لتتبع الأنشطة والتهرب الضريبي العدواني من قبل مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات.
- إحصاءات الخدمات المصرفية المحلية من بنك التسويات الدولية لتقدير التدفقات المتعلقة بالثروات الخارجية غير المعلنة، أي التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن التهرب الضريبي.

B.3. طريقة جمع البيانات

يعتمد المؤشر على البيانات الموجودة، ولكن شموليته قد تتطلب التوسع في جمع البيانات الوطنية. ويشمل ذلك البيانات الإدارية والإحصائية. وغالبًا ما تتمتع البنوك المركزية والسلطات الضريبية والجمركية والأجهزة الإحصائية الوطنية بأقوى تفويض للوصول إلى البيانات الضرورية. ويمكن النظر في هذا الأمر عند تقسيم العمل لتجميع الأجزاء المختلفة من المؤشر 16-1. وقد تكون بيانات الإبلاغ الخاصة بكل دولة على حدة من جانب السلطات الضريبية، والحوافز الأخرى لمشاركة البيانات الاقتصادية في بيانات آمنة إحصائيًا، مفيدة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في المستقبل.

. تختلف الوكالة المسؤولة عبر البلدان حسب التقسيم الوطني للعمل. وقد تختلف الوكالة المسؤولة عن جمع البيانات وتجميعها عبر البلدان اعتمادًا على التقسيم الوطني للعمل ونوع التدفقات المالية غير المشروعة البارزة في البلد. ومن المتوقع أن يعمل المكتب الإحصائي الوطني، بصفته منسق نظام الإحصاء الوطني، بمثابة النظير الرسمي لمعظم البلدان .

في حال ظهرت تناقضات كبيرة بين البلدان في ما يتعلق بالبيانات المتوفرة الأخرى، أو بالتصنيفات والمفاهيم القياسية، تتصل الوكالات الراعية بجهات التنسيق المعيّنة للحصول على ما يلزم من توضيح أو تصحيح أو بيانات وصفية إضافية. تراجع المؤشرات قبل الإصدار العالمي با تّباع الإجراءات التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

يساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدول الأعضاء على بناء القدرات لقياس المؤشر. توضع خطط أكثر تفصيلاً بناءً على نتائج المشاورات الحالية ومشاريع بناء القدرات . وحتى عام 2022، اختبرت 22 دولة على مستوى العالم منهجيات لقياس عناصر محددة من المؤشر مع تجميع بعض الإحصاءات الأولية عن التدفقات المالية غير المشروعة. وبعضها جاهز للتقرير العالمي في أوائل عام 2023. ويجري العمل من قبل الوكالات الراعية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة على توسيع النطاق، أي

⁶ تم تبادل هذه البيانات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال الاتحاد الدولي لمكافحة جرائم الحياة البرية ، لمزيد من المعلومات انظر: https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/wildlife/WLC16_Chapter_2.pdf

تغطية كل من العناصر الأخرى للتدفقات المالية غير المشروعة والبلدان الأخرى. وسيتم وضع خطط أكثر تفصيلاً لجمع البيانات بناءً على نتائج المشاورات الحالية والاختبار التجريبي ومشاريع تعزيز القدرات الجارية.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

من المتوقع أن تُجرى الحسابات الأولية للمؤشر السنوي على الأصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية في الخريف من كل عام. بالنظر إلى النطاق الواسع لبيانات المصدر المطلوبة، يتعين على الجهات المراجعة للبيانات إيجاد التوازن اللازم بين الشمولية وحسن التوقيت.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

تشمل الجهات المزودة للبيانات أشخاص طبيعيين (أفراد) أو أشخاص اعتباريون (شركات أو مؤسسات) يقومون بالإبلاغ عن بياناتهم لأغراض مختلفة. وبالتالي، فإن البيانات ذات الصلة محفوظة لدى الأجهزة الإحصائية والمصارف المركزية والسلطات الضريبية والجمارك ووكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة والجيش، وما إلى ذلك. وتجمع هذه الجهات البيانات الأولية من الأفراد والشركات والمؤسسات والوحدات الإحصائية الأخرى إما لأغراض إحصائية أو لأعمالهم الإدارية. إن جهات الاتصال على الصعيد الوطني مسؤولة عن تجميع المؤشر وتقديمه بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية.

F.3. الجهات المراجعة للبيانات

تؤدي الأجهزة الإحصائية الوطنية، على الصعيد الوطني دوراً تنسيقياً في النظام الإحصائي الوطني. وهي في وضع يتيح لها قيادة أعمال التجميع وجمع الجهات المعنية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. تقوم الأجهزة الإحصائية الوطنية إما بترتيب جميع البيانات المناسبة لتجميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، أو تنسيق تجميع مختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة في ما بين السلطات الوطنية لوضع المؤشر العام لمجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 16.4.1. ويتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مهمة جمع بيانات المؤشرات والإبلاغ عنها عالمياً.

G.3. التفويض المؤسسي

وكما هو موضح سابقاً، يختلف تقسيم العمل على المستوى الوطني من بلد إلى آخر. فالبيانات ذات الصلة بالتدفقات المالية غير المشروعة يتم جمعها أو الوصول إليها من قبل سلطات وطنية مختلفة للوفاء بولايتها. وغالباً ما يكون لدى المكتب الإحصائي الوطني تفويض بالوصول إلى البيانات اللازمة للإنتاج الإحصائي، بما في ذلك البيانات السرية التي تحتفظ بها سلطات وطنية أخرى، أو جمع البيانات مباشرة من المستجيبين. ويمكن أيضاً تجميع جميع المجاميع للتدفقات المالية غير المشروعة المختلفة بشكل لامركزي يعكس تفويضات الوكالات ذات الصلة.

4. اعتبارات منهجية أخرى

A.4. الأساس المنطقي

يتمثل التحدي الرئيسي للتنمية المستدامة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية، في العديد من الأنشطة الإجرامية والممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة التي تشكل أصل التدفقات المالية غير المشروعة أو ترتبط بها. وغالباً ما يتم نقل عائدات الأنشطة الإجرامية بين البلدان لغسلها واستخدامها وإعادة استثمارها في أنشطة مشروعة أو غير مشروعة. ويمكن أن تنشأ التدفقات المالية غير المشروعة أيضاً من أنشطة اقتصادية قانونية ولكنها تصبح غير مشروعة عندما تتم إدارة التدفقات المالية أو نقلها بشكل غير مشروع؛ على سبيل المثال، للتهرب من الضرائب أو لتمويل الأنشطة غير القانونية. وتستنزف التدفقات المالية غير المشروعة الموارد من التنمية المستدامة. وبالتالي فإن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عنصراً حاسماً في تحقيق هدف تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية، كما هو منصوص عليه في الهدف 16 من أجندة التنمية المستدامة 2030.

B.4. التعليقات والقيود

يهدف تعريف التدفقات المالية غير المشروعة للأغراض الإحصائية إلى تقديم تعريف شامل للظاهرة التي ستقاس. ولا يركز التعريف على نهج قياس محدّد فقط، مثل عدم التماثل التجاري، بل يعتمد على مجموعة من الأساليب لتقدير أنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة. يتماشى نهج القياس التفصيلي والتصاعدي مع الأطر القائمة مثل الحسابات القومية وميزان المدفوعات، ويتبع الجهود الدولية لقياس الأنشطة الاقتصادية غير المرصودة أو غير القانونية.

يدعو مؤشّر أهداف التنمية المستدامة 16.4.1 إلى قياس "القيمة الإجمالية" لمجموعات التدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة. في حين أن ذلك مفيد كدليل على الحجم الكلي للمشكلة ولقياس التقدم، إلا أن القياس الأكثر دقة لمجموعات التدفقات المالية غير المشروعة يساعد في تحديد المصادر والقنوات الرئيسية لمجموعات التدفقات المالية غير المشروعة ويوجّه التدخلات التي تستهدف التدفقات المالية غير المشروعة.

تتأثر البلدان بأنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة، ومن المقترح تحديد الأنواع الرئيسية من التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد الوطني. وهذا يحدّ من إمكانية قياس جميع أنواع التدفقات المالية غير المشروعة بطريقة شاملة، وقد تتأثر المقارنة بتغطية مختلفة من بلد إلى آخر. ومع ذلك، فإن الهدف يكمن في تسجيل أهم التدفقات على الصعيد القطري، والعمل جارٍ لإيجاد آلية تتيح تحسين شمولية المؤشّر تدريجياً بالتابع نموذج قياس الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاقتصاد غير الملحوظ في ميزان المدفوعات والحسابات القومية.

عند جمع التقديرات الواضحة للأنشطة المولدة لتدفقات مالية غير مشروعة، قد يبرز احتمال الوقوع في خطأ الحساب المزدوج. إن قياس القيمة الإجمالية لمجموعات التدفقات المالية غير المشروعة، لا يتلخّص بعملية جمع بسيطة لتقديرات التدفقات المالية غير المشروعة. فقد تتضمن هذه التقديرات بالفعل أجزاء من تقديرات خاصة بالأنشطة الأخرى (على سبيل المثال، الاتجار بالمخدرات والرشوة) ما قد يفضي إلى عدّ مزدوج. وخلال مشاورات الخبراء، نوقشت عملية العدّ المزدوج وتمّ تناولها في المبادئ التوجيهية الصادرة للدول الأعضاء.

4.c. طريقة الاحتساب

يفضل اتباع نهج القياس المباشر من القاعدة إلى القمة لبناء المؤشّر. تقوم الأساليب التصاعديّة بتقدير التدفقات المالية غير المشروعة (IFFs) بشكل مباشر فيما يتعلق بالأنشطة الرئيسية الأربعة وبناءها بعيداً عن الدخل الاقتصادي الإجمالي الذي تولده الأنشطة غير المشروعة. يشير المباشر إلى حقيقة مفادها أن البيانات التي تشير إلى المراحل المختلفة للعمليات الاقتصادية التي تولد التدفقات المالية غير المشروعة يتم قياسها بشكل فردي (عبر المسوحات أو البيانات الإدارية أو غيرها من الأساليب الشفافة) وليست النتيجة الحصرية للإجراءات القائمة على النموذج. يتماشى نهج القياس مع "دليل يوروستات حول تجميع الإحصاءات حول الأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات"⁷ لتقدير مساهمة الأنشطة غير القانونية في الناتج المحلي الإجمالي⁸. تتبع أساليب التجميع المقترحة المبادئ التي تم تطويرها في أطر القياس الاقتصادي مثل نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات.

في عام 2021، أصدرت الأونكتاد مسودة إرشادات منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة الضريبية والتجارية. وهي تحدد مجموعة من الأساليب لقياس الأنواع الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة الضريبية والتجارية، وتحديدًا طريقتين لكل من الأنواع الثلاثة الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة الضريبية والتجارية:

1. التلاعب في الفواتير التجارية من قبل الكيانات

الطريقة رقم 1 - طريقة الدولة الشريكة بلس

الطريقة رقم 2 - طريقة تصفية الأسعار بلس

2. النهرب الضريبي العدواني أو تحويل الأرباح من قبل مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات

الطريقة رقم 3 - التوزيع العالمي لأرباح الشركات المتعددة الجنسيات والضرائب على الشركات

⁷ المتاح على: <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/8714610/KS-05-17-202-EN-N.pdf/eaf638df-17dc-47a1-9ab7-fe68476100ec>

⁸ مع وجود فارق أساسي واحد. إن مجرد نقل الأموال (أنشطة الاستغلال وتمويل الإرهاب) لا يؤخذ في الاعتبار في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، لأنها ليست معاملات منتجة ولا يجوز تنفيذها بموافقة متبادلة من الطرفين. ومع ذلك، يمكن أن تولد مثل هذه الأنشطة كميات كبيرة من الدخل غير المشروع والتدفقات المالية غير المشروعة اللاحقة. ويشمل الإطار الحالي أنشطة لا تعتبر منتجة في إطار نظام الحسابات القومية.

الطريقة رقم 4 - تحويل الأرباح بين الشركات المتعددة الجنسيات وغير المتعددة الجنسيات المماثلة
3. نقل الثروة للتهرب من الضرائب من قبل الأفراد

الطريقة رقم 5 - مؤشر تدفقات الأصول الخارجية غير المعلنة

الطريقة رقم 6 - تدفقات الثروة المالية الخارجية حسب البلد

لقد عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تطوير وتعزيز أساليب معالجة التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن الأنشطة الإجرامية، مثل تهريب المهاجرين، والاتجار بالمخدرات، والتعدين غير المشروع، والاتجار بالحياة البرية، والاتجار بالأشخاص، والفساد، وتقديم التوجيه والدعم المتخصص للسلطات الوطنية التي تتولى القياس. تتوقع المنهجية:

- 1) تقييم للمخاطر يحدّد المصادر الرئيسية والأكثر صلة بتدفّق مالي غير مشروع في دولة ما. يتبع تقييم المخاطر ويستند إلى تقييمات المخاطر الحالية، على سبيل المثال تلك التي كلفت بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية⁹.
- 2) بمجرد تحديد الأنشطة التي تولد أهم التدفّقات، تقدّر التدفّقات بطريقة مفصلة. بالنظر إلى النطاق الواسع للأنشطة التي تولد تدفّق مالي غير مشروع، يجب معالجة كل نوع من أنواع التدفّق بطريقة منفصلة.

ونظراً للنطاق الواسع للأنشطة التي تولد التدفّقات المالية غير المشروعة، فإن كل نوع من أنواع التدفّقات يحتاج إلى التعامل معه بطريقة منفصلة.

وقد وُضعت عملية من خطوتين تساعد الدول الأعضاء في احتساب المؤشر 16.4.1. وتتمثل الخطوة الأولى في وضع مؤشر للتدفّق المالي غير المشروع هي التركيز، لكل نوع من أنواع التدفّقات المالية غير المشروعة، على التدفّق المالي غير المشروع الذي أنشئ أثناء توليد الدخل غير المشروع: يشير ذلك إلى مجموعة المعاملات - على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالتجارة الدولية للسلع غير المشروعة - التي إما تولد مباشرة الدخل غير المشروع لفاعل أثناء نشاط غير مشروع منتج أو غير منتج، أو الذي يتم في سياق الإنتاج غير المشروع للسلع والخدمات.

أمثلة على التدفّقات المالية غير المشروعة المتعلقة بأنشطة غير قانونية مختارة تدفّق مالي غير مشروع من الاتجار بالمخدرات

توصف طريقة تقدير التدفّقات المالية غير المشروعة المشتقة من الاتجار بالمخدرات في دولة منتجة للمخدرات، على نطاق واسع على النحو التالي:

تستهلك جميع المخدرات (C) التي تنتج في البلد (P)، أو يتم ضبطها من قبل جهات إنفاذ القانون (S)، أو تصديرها (E) أو فقدانها (L) بذلك:

$$P = C + S + E + L$$

تقوم عادة البلدان التي لديها زراعة غير مشروعة للمخدرات بجمع البيانات عن P و C و S. (لا تقدّر الخسائر واستبعادها من الحسابات) وتقدّر الصادرات السنوية من المخدرات.

تقاس قيمة الصادرات بالقيمة الإجمالية للمخدرات ذات الصلة في بلدان المقصد للمخدرات المنتجة في البلد. تسترد هذه البيانات من البيانات الدولية عن المضبوطات التي أبلغت عنها الدول الأعضاء الأخرى (التي توفر معلومات عن بلد المنشأ) وبيانات الأسعار، والتي يبلغ عنها سنوياً أيضاً من خلال الاستبيان الإلزامي الخاص بالتقارير السنوية المقدم إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر إلى

[\(https://dataunodc.un.org/\)](https://dataunodc.un.org/)

تم تطبيق هذه المنهجية في بيرو وأفغانستان¹⁰ حيث تُحتسب أجزاء معينة من الدخل المتولد من إنتاج المخدرات والاتجار بها في الحسابات القومية.

التدفقات المالية غير المشروعة من تهريب المهاجرين¹¹

في أعقاب دليل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية¹² كتّيب المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن تجميع الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الحسابات القومية وميزان المدفوعات، تميّز أربعة أنواع من معاملات التهريب، اثنان منها يولدان تدفق مالي غير مشروع:

النوع الأول: المهربون المقيمون والمهاجرون المقيمون لا يشملون الجنسية العابرة للحدود والدخول غير القانوني ولا يولدون تدفق مالي غير مشروع.

النوع الثاني: المهربون المقيمون والمهاجرون غير المقيمين .

يشكل تصدير الخدمات ويتحمل تدفق مالي داخلي غير مشروع :

تصدير خدمات النقل = عدد المهاجرين غير المقيمين المهربين من قبل المهربين المقيمين * الأسعار

النوع الثالث: المهربون غير المقيمين والمهاجرون المقيمون

التقديرات المسجلة على أنها استيراد للخدمات غير القانونية وتشكل تدفق مالي خارجي غير مشروع :

استيراد خدمات النقل غير المشروع = عدد السكان المهربين من قبل المهربين غير المقيمين * الأسعار

النوع الرابع: المهربون غير المقيمين والمهاجرون غير المقيمين لا توجد تقديرات مسجلة

وجدت الدراسات التجريبية أن المنهجية مجدية، ومع ذلك، توجد قيود على البيانات، لا سيما على الأسعار

وتوصلت الدراسات التجريبية إلى أن المنهجية قابلة للتنفيذ، ومع ذلك، هناك قيود على البيانات، وخاصة فيما يتعلق بالتسعير.

في المرحلة الثانية، تُقدّر التدفقات المالية غير المشروعة في ما يتعلق بإدارة الدخل غير المشروع. وتشير هذه التدفقات إلى التدفقات

المالية غير المشروعة المتولدة عندما يستثمر الدخل الناتج عن الأنشطة غير القانونية في الخارج (على سبيل المثال، في الممتلكات).

تستخدم المعلومات الكمية والنوعية التي تحتفظ بها السلطات المالية والبنوك المركزية والكيانات الأخرى المعنية بغسل الأموال والجرائم

المالية من أجل تقييم هذه التدفقات. وتجري الوكالات الراعية مداورات منهجية أخرى بشأن توليد الدخل/إدارة الدخل من أجل تحسينها

وإضفاء اللمسات الأخيرة عليها وإدراجها في إطار إحصائي شامل لقياس التدفقات المالية غير المشروعة.

يقترح العمل المنهجي للجهات الراعية على التجميع لقياس التدفقات النقدية غير المشروعة كمؤشر واحد لأهداف التنمية المستدامة نهجاً

مصنوفياً يسمح بتحليل الأنشطة التي تم تحديدها فيما يتعلق بنهج توليد الدخل المجمع وإدارة الدخل وكذلك وفقاً للطرق المستخدمة لقياس

التدفقات النقدية غير المشروعة من هذه الأنشطة (انظر الشكل 1). باستخدام مثل هذه المصنوفة، يمكن تحديد مجالات التداخل (المحتمل)

بين الأساليب وأنواع التدفقات النقدية غير المشروعة المختلفة - في الشكل، من خلال ملاحظة المناطق التي تغطيها طريقة محددة (موضحة

باللون الأخضر؛ يشير اللون الأخضر الفاتح إلى تغطية جزئية فقط بطريقة معينة). ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات العملية في

البلدان لتصميم طرق تجميع مناسبة وقوية في المستقبل.

¹⁰ انظر على سبيل المثال، إلى الهيئة الوطنية للإحصاءات والمعلومات، أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "مسح الأفيون الأفغاني 2018 - تحديات التنمية المستدامة والسلام والأمن"، تموز/يوليو 2019.

¹¹ يعرّف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول تهريب المهاجرين)، تهريب المهاجرين على النحو التالي: "من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منافع مالية أو مادية أخرى، من دخول شخص بصورة غير قانونية إلى دولة طرف بحيث لا يكون الشخص من مواطني البلد أو من المقيمين الدائمين". انظر أيضاً إلى التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية.

الشكل 1. مصفوفة النشاط والطريقة لتمثيل IG-IM المجمع لقياس التدفقات المالية غير المشروعة

Activities (Macro-categories)	IG-IM framework		Methods									
			Income generation						Income management			
			M1	M2	M3	M4	M7	M8	M9	M5	M6	M10
			Partner country method Plus	Price filter method Plus	Global distribution of profits and corporate taxes	MNEs vs. comparable non-MNEs	Bottom-up methods for illegal markets	Methods for corruption	Methods for exploitation-type and terrorism financing	Undeclared offshore wealth indicator*	Offshore financial wealth by country**	Indirect method to measure IM IFFs from income determined in IG + Domestic component
Transfer of wealth	IG	NO										
	IM	YES										
Trade misinvoicing	IG	YES										
	IM	YES										
Profit shifting	IG	YES										
	IM	YES										
Illegal markets	IG	YES										
	IM	YES										
Corruption	IG	YES										
	IM	YES										
Exploitation and terrorism financing	IG	YES										
	IM	YES										

المصدر: مداولات فريق العمل المعني بالقياس الإحصائي

يُنصح بأن يتم الإبلاغ عن تقديرات التدفقات غير المتوقعة باعتبارها التقدير (الأفضل)، مصحوبة بتقدير أدنى وأعلى لمراعاة عدم اليقين في مصادر البيانات والأساليب المستخدمة. وتعمل الهيئات الراعية حاليًا على تطوير المزيد من الإرشادات للدول الأعضاء ليتم تضمينها في الإطار الإحصائي لقياس التدفقات غير المتوقعة.

D.4. التحقق

تطلب الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الدول الأعضاء تقديم بيانات وصفية كافية مصاحبة لتقديرات التدفقات المالية غير المشروعة التي جمعتها. ويستعرض مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سنويًا الأساليب المستخدمة في تجميع تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالجريمة والتأكد من توافقها مع التعريف والمفاهيم المقدمة في الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة¹². بالإضافة إلى ذلك، بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الربع الأول من عام 2023 في تضمين تقديرات بشأن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 16.4.1 في النشر المسبق السنوي لأهداف التنمية المستدامة، وهي عملية تسمح للدول بالتعليق أو مراجعة بيانات كل مؤشر يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حفظه، قبل تقديم هذه البيانات إلى شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة. ومن الواضح أن الانحرافات التي تأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية سوف تحتاج إلى تحديد وتبرير وتقرير تأثيرها على المقارنة الدولية والشمول المنهجي.

E.4. التعديلات

ونظراً لعملية التجميع الموضحة أعلاه، فإن الظروف الوطنية سوف تلعب دوراً في قياس التدفقات غير المتوقعة. ويمكن تقييم الحاجة إلى التعديل على أساس المعلومات الواردة في تقديرات التدفقات غير المتوقعة المبلغ عنها (في البيانات الوصفية المرفقة). والهدف هو أن يستند المؤشر إلى بيانات تم تجميعها والإبلاغ عنها على المستوى الوطني. وسوف يؤدي العمل الجاري على تصنيف وتجميع التدفقات غير المتوقعة إلى مزيد من التوجيهات حول كيفية التعديل لمواجهة التكرار المحتمل وتنسيق التفاصيل.

F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

• على مستوى البلد
معالجة مشكلة نقص البيانات الوطنية، تفحص مصادر البيانات العابرة للحدود الوطنية أو مصادر البيانات البديلة. من المهم تقديم بيانات وصفية شاملة تفصل المشاكل القائمة المرتبطة بالبيانات الناقصة وشمولية المؤشر. على الرغم من أن البيانات الوطنية تغطي التدفق المالي غير المشروع جزئياً فقطف أنها لا تزال مهمة للغاية لتقييم أهمية التدفقات المالية غير المشروعة عالمياً وإقليمياً. ويدعم مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البلدان في تقييم المصادر البديلة للحصول على المعلومات الناقصة.

• على المستويين الإقليمي والعالمي

تقدّر البيانات المفقودة باستخدام معلومات من مصادر دولية من أجل حساب الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومع توفر البيانات التاريخية للبلدان مع مرور الوقت، يكون من الممكن احتساب استخدام بيانات البلد نفسه أيضا. ولا تصدر المؤشرات المقدّرة على الصعيد الوطني، بل تصدر فقط في شكل مفصل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي الالتزام بعبئمة معينة للتوصّل إلى تقديرات إقليمية وعالمية مقبولة. لا تنشر التقديرات الإقليمية والعالمية التي لا تستوفي شرط الالتزام بالعبئمة المحددة.

G.4. المجاميع الإقليمية

بمجرد إصدار قيم المؤشرات الوطنية، وتقدير المؤشرات الناقصة، يتم الحصول على أي تقديرات دون إقليمية، وإقليمية، وعالمية من خلال تجميع المؤشرات الوطنية داخل منطقة فرعية ومنطقة محددة. وتُحسب القيمة العالمية من خلال تجميع القيم الإقليمية بطريقة مماثلة. تؤثر الاختلافات الوطنية في شمولية تغطية التدفقات غير المشروعة على جودة التجميعات الإقليمية. وسوف يتم تطوير التجميعات الإقليمية بشكل منهجي بمجرد أن تصبح الإحصاءات الكافية على مستوى الدولة بشأن التدفقات غير المشروعة متاحة بالكامل.

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

• نشرت الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إطارًا مفاهيميًا للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة كمنشور مشترك في أكتوبر 2020. وهو يوضح بالتفصيل مفاهيم وتعريفات وأنواع التدفقات المالية غير المشروعة، ويناقش تحديات الإنتاج الإحصائي. وقد أقرت الدول الأعضاء الإطار المفاهيمي في الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في مارس 2022¹³.

• على المستوى الوطني، يجب تحديد مصادر البيانات بشكل منفصل للتدفقات المالية غير المشروعة الرئيسية الناشئة عن الممارسات الضريبية والتجارية والفساد وأنشطة الاستغلال والإرهاب والأسواق غير القانونية. وينبغي أن تغطي هذه المصادر التدفقات الرئيسية ذات الصلة بالبلد وتوفر معلومات لتقدير إجمالي التدفقات الواردة والصادرة بشكل منفصل. يوفر التصنيف الدولي للتدفقات المالية غير المشروعة قائمة مفيدة بالسلوكيات والأحداث والأنشطة التي قد تولد تدفقات مالية غير مشروعة، ويجري مناقشة تصنيف موسع للتدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن التهريب الضريبي العدواني.

• تعمل فرقة العمل التابعة للأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع المبادئ التوجيهية المنهجية لقياس أنواع مختارة من التدفقات المالية غير المشروعة. حتى الآن، تم اختبار منهجيات قياس التدفقات المالية غير المشروعة من قبل 22 دولة في ثلاث قارات في جهود نسقتها للجان الإقليمية للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) ومكاتب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الميدانية (حول التدفقات المالية غير المشروعة المتعلقة بالجريمة)، إلى جانب إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويشمل ذلك 12 دولة أفريقية و4 دول من أمريكا اللاتينية و6 دول آسيوية أنتجت تقديرات أولية للتدفقات المالية غير المشروعة التجارية أو المتعلقة بالجريمة¹⁴. وتعمل الوكالات الراعية الآن على تحسين المبادئ التوجيهية المنهجية والمواد المعدة والمتاحة للجمهور. ويعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وضع إطار إحصائي شامل لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، وتوفير إرشادات عملية للسلطات الإحصائية الوطنية بما في ذلك المنهجيات المقترحة لقياس أنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة، لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لمراجعتها بمجرد الانتهاء منها.

I.4. إدارة الجودة

¹³ <https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/documents/2022-14-CrimeStats-E.pdf>

¹⁴ للاطلاع على المبادئ التوجيهية المنهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة من الضرائب والتجارة، راجع:

<https://unctad.org/webflyer/methodological-guidelines-measure-tax-and-commercial-illicit-financial-flows-methods-pilot>. وقد وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إرشادات بشأن قياس التدفقات المالية غير المشروعة من الاتجار بالأشخاص، والاتجار بالمخدرات، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأحياء البرية.

يجب أن يتم تجميع المؤشر ١٦-٤-١ في إطار الالتزام الكامل بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وعلاوة على ذلك، ستتعيب السلطات الإحصائية الوطنية أطر ضمان الجودة المعمول بها للإحصاءات الرسمية. وبمجرد تطوير المواد المنهجية بالكامل، ستسمح بإدارة الجودة المتكاملة، مع اختيار الأساليب بناءً على جوانب الجودة المتعلقة بما يلي:

- بيانات المصدر (التوقيت، والتوافر، والملاءمة للغرض، والتغطية، والتفاصيل، والتشغيل البيئي)،
- الأساليب (أهمية النطاق، ووضوح المفاهيم، والمتانة، وقابلية النقل، والتكافؤ، والمحاذاة الإحصائية، ومتطلبات القدرات) و
- النتائج (أهمية الاستخدام، والدقة، والتوقيت، والوضوح، والمقارنة، والتماسك).

4. ضمان الجودة

- تخضع البيانات الواردة من الدول الأعضاء لعملية تحقق شاملة .
- يتحقق من صحة بيانات المؤشر من خلال المقارنة بالمصادر المتاحة الأخرى .
- يتم تبادل أي أسئلة للتوضيح أو المقترحات مع الدول الأعضاء لاستعراضها بمجرد التحق من صحة المعلومات وإدراج المعلومات الواردة من مصادر إضافية .
- في حال الحاجة إلى أي تعديل، بعد استعراض الدول الأعضاء للقيم، تكون المؤشرات جاهزة للنشر وتقدر المجاميع دون الإقليمية، والإقليمية، والعالمية.

4.k. تقييم الجودة

وسوف تقوم الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمراجعة جودة البيانات الوطنية المبلغ عنها بالاشتراك مع نقاط الاتصال الوطنية. وتوفر المبادئ التوجيهية المنهجية التعليمات ومعايير الجودة لاختيار البيانات المصدرية والأساليب وتقييم النتائج، على النحو المفصل أعلاه في الفقرة 4.i.

5. توافر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

ومن المتوقع أن يتم الإبلاغ عن الإحصاءات الأولية والتمهيدية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى العالم في أوائل عام 2023. ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ عدد البلدان التي يتوفر لها هذا المؤشر في الزيادة تدريجياً بمرور الوقت. وفقاً للمخزونات، فإن أكثر من 60 في المائة من البلدان على مستوى العالم تجمع بالفعل بعض البيانات التي يمكن استخدامها في تقدير التدفقات المالية غير المشروعة. ومع ذلك، من المخطط بذل جهود خاصة لدعم البلدان في بناء قدرتها على قياس المؤشر 16.4.1. حالياً، قامت 22 دولة رائدة باختبار تجميع المؤشرات تجريبياً مع بعضها في المراحل النهائية لإنتاج تقديرات مكررة لإحصاءات التدفقات المالية غير المشروعة. كما سيتم إعداد التقديرات في البلدان المشاركة في مشاريع بناء القدرات التابعة للأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتي يتم تنفيذها بالاشتراك مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في الفترة 2023-2026. ومن المتوقع أن تكون تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة متاحة باعتبارها (التقدير الأفضل)، مصحوبة بتقدير أدنى وأعلى.

التسلسل الزمني:

إن توافر السلاسل الزمنية مفيداً لتحليل التنمية بمرور الوقت. تراجع جدوى إنشاء بيانات السلاسل الزمنية التاريخية.

التفصيل:

يجب الإبلاغ عن التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى المؤشر بشكل منفصل باعتبارها تدفقات مالية غير مشروعة وارادة وخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، يُقترح نهج قياس مفصل. كحد أدنى، يجب نشر تفصيل المؤشر حسب الأنواع ذات الصلة من التدفقات المالية غير المشروعة بشكل منفصل للعناصر الرئيسية. وعلاوة على ذلك، اعتماداً على توافر البيانات، يجب تفصيل كل منها لتعكس فئات محددة من التدفقات المالية غير المشروعة (وفقاً للفئات المحددة في الإطار المفاهيمي¹⁵)، على سبيل المثال:

- التدفقات المالية غير المشروعة من الممارسات الضريبية والتجارية غير المشروعة (بالإضافة إلى ذلك، على سبيل المثال، التلاعب في الفواتير التجارية، والتهرب الضريبي، والتهرب الضريبي العدواني من قبل الشركات متعددة الجنسيات)،

- التدفقات المالية غير المشروعة من الأسواق غير القانونية (بالإضافة إلى ذلك، على سبيل المثال، الاتجار بالمخدرات، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالحياة البرية)،
- التدفقات المالية غير المشروعة من الفساد، و
- التدفقات المالية غير المشروعة من نوع الاستغلال وتمويل الجريمة والإرهاب (بالإضافة إلى ذلك، على سبيل المثال، الاتجار بالأشخاص).

وعلاوة على ذلك، حيثما كان ذلك ممكناً وذا صلة، ينبغي إجراء مزيد من التفصيل لمؤشر التدفقات المالية الدولية بالإشارة إلى:

- القطاع (على سبيل المثال، كما هو محدد بواسطة القطاع الاقتصادي أو النشاط ضمن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية)
- المناطق/البلدان الأصلية/الوجهة للتدفقات (لإنشاء مصفوفة تدفقات البلدان).

بالإضافة إلى التفصيل حسب الأنواع الرئيسية الأربعة للتدفقات المالية غير المشروعة، تفصل البلدان أيضا المؤشر حسب:

- نوع طريقة الدفع (النقد / تدفقات التجارة / العملات المشفرة)
- الأصول الناتجة (الثروة الخارجية / العقارات وما إلى ذلك)
- الجهات الفاعلة (شخصيات الأفراد / أنواع الشركات وما إلى ذلك)
- الصناعات أو السلع أو فئات الخدمات.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

كما ذكر أعلاه، تتأثر البلدان بأنواع مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة، كما يختلف حجم توفر البيانات من بلد إلى آخر. لذلك، قد تبرز بعض أوجه تباين بين البلدان لناحية تغطية الأنواع المختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة اللازمة لقياس المؤشر، ما من شأنه التأثير على إمكانية المقارنة. ومع ذلك، فإن الهدف هو ضبط أكبر التدفقات حتى عند تطبيق الحلول الخاصة بكل بلد. واستنادا إلى البيانات الوصفية للبلد، يجوز للوكالات الراعية مناقشة التصحيحات أو التعديلات اللازمة لإنتاج المجاميع الإقليمية والعالمية مع البلدان. ويُتوقع إجراء عملية تدريجية لتحسين شمولية المؤشر، باتّباع نموذج قياس الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والاقتصاد غير الملحوظ في ميزان المدفوعات والحسابات القومية.

7. المراجع والوثائق

الروابط:

- www.unodc.org
- <https://unodc.org/statistics/illicit-financial-flows> و <https://sdgpulse.unctad.org/illicit-financial-flows>
- <https://sdgpulse.unctad.org/unctad-leads-global-efforts-to-measure-illicit-financial-flows-with-unodc>
- <https://dataunodc.un.org>
- <https://unctadstat.unctad.org>
- قناة إحصاءات الأونكتاد على اليوتيوب: https://www.youtube.com/channel/UCbRSDgH8NS-U6aAJ_Q6B14w
- <https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/iff.html>
- الإطار المفاهيمي للأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة (2020)
- <https://unctad.org/publication/conceptual-framework-statistical-measurement-illicit-financial-flows>
- المبادئ التوجيهية المنهجية الصادرة عن الأونكتاد لقياس التدفقات المالية غير المشروعة الضريبية والتجارية - أساليب الاختبار التجريبي (2021).
- <https://unctad.org/webflyer/methodological-guidelines-measure-tax-and-commercial-illicit-financial-flows-methods-pilot>
- مشروع UNODC-UNCTAD بشأن أمريكا اللاتينية (2017-2020): https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/iff_Lac.html
- مشروع UNCTAD-ECA بشأن أفريقيا (2018-2022): <https://unctad.org/project/defining-estimating-and-disseminating-statistics-illicit-financial-flows-africa>

آخر تحديث: 29 تموز/يوليو 2024

مشروع UNODC-ESCAP-UNCTAD بشأن آسيا والمحيط الهادئ (2020-2022):
https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/iff_Asia.html

UNODC (2020) - العرض وسلاسل القيمة والتدفقات المالية غير المشروعة من تجارة العاج وقرون وحيد القرن (الفصل الثامن - تقرير الجرائم العالمية الثانية ضد الحياة البرية)
https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/wildlife/2020/WWLC20_Chapter_8_Value_chains.pdf